(SUJHUS) مجلة جامعة سومر للعلوم الانسانية (ISSN: 2959-5436)
عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الرابع للعلوم الانسانية والتربوية والنفسية الذي اقامته جامعة سومر للفترة من 7-8 نيسان 2025 /القسم الثالث, الصفحات 237-249

تطور الحركة الاسلامية في البحرين- الواقع الاجتماعي والطموح السياسي 1975- 1994

أ.م.د. علي عبد حمادي[1]*

[1]كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة واسط، العراق

الملخص

شهدت البحرين مع مطلع القرن العشرين تطورا في الجوانب الفكرية والسياسية، وبرزت عدد من الحركات الفكرية ومنها الحركة الاسلامية، التي تأثرت بصورة كبيرة بالواقع الاجتماعي والسياسي في البلاد، وخلال الحقبة التي اعقبت سنوات الاستقلال للمدة (1971-1975) زاد نشاطها بصورة ملحوظة، لكن نتيجة الاضطرابات، وتوقف الحياة الدستورية بدءا من عام 1975 تحول اغلب تلك الحركات وعلى الاخص الحركة الاسلامية من داعمة للنظام الى حركات معارضة، وغلب عليها طابع السرية، وتوزعت مطالبها بين المطالبة بالاصلاحات الدستورية، وبين المطالبة بالتغيير الجذري لنظام الحكم من خلال اللجوء الى الوسائل الثورية.

الكلمات المفتاحية: التيار، الحركة الاسلامية، البحرين، الخليج، الجمعيات.

The Development of the Islamic Movement in Bahrain- Social Reality and Political Ambitions 1975-1994

Asst. Professor Dr. Ali Abed Hammadi [1*]

[1] College of Education for Humanities, University of Wasit , Iraq

Abstract:

With the beginning of the 20th century, Bahrain witnessed significant development in intellectual and political aspects, with several intellectual movements emerging, including the Islamic movement, which was heavily influenced by the social and political reality in the country. During the period following independence (1971-1975), its activity notably increased. However, due to the unrest and the suspension of constitutional life starting in 1975, most of these movements, especially the Islamic movement, shifted from being supporters of the regime to opposition movements. They became characterized by secrecy, and their demands ranged from calls for constitutional reforms to demands for the radical change of the political system through revolutionary means.

Keywords: The current, The Islamic movement, Bahrain, The Gulf, Associations.

المقدمة:

في ظل تطور الاوضاع السياسية وتسارع الاحداث في المنطقة شهدت البحرين في اوقات مبكرة من القرن العشرين ظهور العديد من التيارات الفكرية، والتي كانت انعكاسا للواقع الاجتماعي والسياسي، ومن بينها الافكار الاسلامية التي تصدرت المشهد في البحرين بسبب أن الغالبية العظمى من السكان هم من المسلمين بمختلف طوائفهم.

ومن اجل تسليط الضوء على نشاط تلك الحركة والمعوقات التي واجهتها وموقف السلطات منها جاءت هذه الدراسة التي حملت عنوان " تطور الحركة الاسلامية في البحرين الواقع الاجتماعي والطموح السياسي 1975-1994"، وعن

* **Email address: aalqushawi@uowasit.edu.iq**

اسباب اختيار تلك المدة، نظرا لتوقف الحياة الدستورية في البحرين عام 1975، وحظر مزاولة النشاط السياسي لاغلب التيارات السياسية، مما دفعها الى ممارسة النشاط المعارض والمطالبة بالاصلاحات الدستورية واعادة العمل بالدستور، ومن دون شك كانت الحركة الاسلامية من ابرز قوى المعارضة التي تصدت وطالبت بالتغيير، وأن اختلفت سقوف مطالبها ففي الوقت الذي اكتفت الجمعيات الاسلامية السنية بالمطالبة ببعض الاصلاحات الدستورية، دعت معظم القوى الاسلامية الشيعة الى احداث تغيير جذري للنظام.

جاءت الدراسة بمقدمة ومبحثين وخاتمة لخصت أهم ما توصل له الباحث، إذ تطرق المبحث الأول بشكل موجز للتعريف بمفهوم الحركة الاسلامية، وتم اعطاء نبذة تاريخية عن ملاح الحركة في البحرين بصورة عامة، ثم استعرض المبحث الثاني واقع الحركة الاسلامية بين عامي 1975 و 1994.

المبحث الأول: الحركة الاسلامية البدايات والانطلاق حتى عام 1975

إن مصطلح الحركة الاسلامية من المصطلحات الحديثة، اطلق على ظاهرة تم تداولها أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وبمفهومها الحديث كانت تعني كل ما انتجه الفكر الاسلامي منذ انطلاق الدعوة الاسلامية وحتى عصرنا الحاضر(1)، والعمل على تطبيق الشريعة الاسلامية، واخراج الدين من المسجد وتعميمه على مختلف مجالات الحياة بما فيها الجانب السياسي (2)، وبعبارة أخرى أن المقصود بالحركة الإسلامية، هي الإسلام السياسي، والانتساب الى الإسلام كأساس ومرجعية لها، واعتبارها الحاكم المطلق في معالجة مشاكل الأمة، ومن بينها نظم الحكم وتحديد الهوية، وما يتبع ذلك من جوانب اجتماعية، كما أن الحركة الإسلامية ليست بالضرورة تنظيم سياسي واحد، فيمكن أن تكون حركات متعددة حتى في البلد الواحد والمجتمع الواحد، وسعي كل واحدة منها الى تأكيد خصوصيتها ضمن الإسلام نفسه وخلفيتها الفكرية والعقائدية والاجتماعية، وذلك ما فسر تعدد الحركات الإسلامية، وقد تصل الأمور الخلافية بينها الى درجة العداء والاقتتال،–فالحرب الاهلية في لبنان وفي افغانستان وغيرها من البلدان أحد شواهد تعدد الحركات الاسلامية في تلك البلدان- وتفسير ظهور الحركات بحسب طبيعة الأزمة أو التحدي والاستجابة، إذ إن كثير من المجتمعات تلجأ الى الدين كحل للازمات أو في مرحلة بناء الدولة، كما أنها قد تعبر عن ظاهرة حدثت في المجتمعات، وهي موجة التدين باعتبارها ايدلوجيا فعلا سياسيا تقوم بتمثيلها الحركات الإسلامية (3).

لذلك يمكن عد البلدان الاسلامية ارضا خصبة لمثل هكذا افكار نظرا لكون الاسلام هو الدين السائد لأغلب سكانها، ومن المؤكد أن ذلك التعميم انطبق على بلدان الخليج بصورة عامة والبحرين بصورة خاصة، على الرغم من حداثة تلك التجربة مقارنة ببعض البلدان الاسلامية الأخرى، فخلال المدة التي سبقت القرن العشرين لم يكن للحركات الاصلاحية بصورة عامة، أثرا واضحا على الساحة السياسية في بلدان الخليج العربي، وذلك لأن بوادر تلك الحركات ظهرت مع تزايد تدفق الصحف والمجلات العربية مطلع القرن العشرين، وفيما يخص الافكار الاسلامية فإنها لم تبرز في المنطقة ما عدا انتشار الافكار السلفية في وسط شبه الجزيرة العربية التي اسهمت في انتشار الفكر الوهابي، وافرزت ظهور الدولة السعودية، وخلاف ذلك فإن معظم الحركات الاسلامية ظهرت في اوقات متأخرة من ذلك التاريخ، إذ إن اغلبها ظهر بعد منتصف القرن العشرين (4).

والبحرين كجزء من المنظومة العربية بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة تأثرت بالتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة، وكانت مجالا استوعبت فيه عددا من الافكار السياسية المختلفة، فقد كانت مسرحا للعديد من الاحداث على مر

التاريخ الاسلامي بدءا من احداث الخوارج في عام 67ه، مرورا بحركة صاحب الزنج 252ه، وثورة القرامطة سنة 278ه، وصولا الى عصرنا الحديث بكل ما شهده من احداث ادت الى نشوء تيارات سياسية وفكرية ذات توجهات مختلفة(5).

وتاريخيا لم يكن هناك تعارضا بين أن يكون الفرد البحريني مثقفا مستنيرا وبين أن يكون ملتزما بتعاليم الدين الاسلامي، لكن نتيجة تطورات الاوضاع الداخلية، بدأت الاختلافات تظهر بين التيارات الفكرية، وانقسمت المواقف بصورة واضحة الى تيارين رئيسين هما التيار التقدمي الذي تمثل بالقوميين واليساريين والوطنيين، والتيار الاسلامي بكل تفرعاته، الأمر الذي ادى الى تعارض في الافكار والرؤى ووجهات النظر في اغلب المسائل السياسية (6)، وعلى سبيل المثال كان المتدينون يسمون انفسهم بـ "الاسلاميين"، في حين كانوا يصفون اتباع التيارات الأخرى بـ "الملحدين" و"الفاسدين اخلاقيا"، وفي المقابل ادعى فيه اتباع تلك التيارات انهم يمثلون التقدمية، واطلقوا على انفسهم بـ "التقدميين"، بينما وصفوا الاسلاميين بـ"الرجعيين" (7). وبالتالي صار من الصعوبة أن تلتقي اهداف تلك التيارات على هدف واحد.

ومن ابرز السمات التي ميزت الحركات السياسية في البحرين هو غياب الاحزاب السياسية بصيغتها القانونية، وأن وجدت فهي احزاب سرية غير معلنة، كانت في اعمها الاغلب واجهات لاحزاب خارجية ذات توجهات قومية ويسارية، فضلا عن الاسلامية (8)، مما جعل الاندية والجمعيات تضطلع بالمهام التي كانت تقوم بها الاحزاب، وتكون بذلك حاضنة للنخب السياسية (9).

إن التنوع الاثني للمجتمع البحريني كان من أهم ملامح التركيبة السيسيولوجية، وله اثر في بنية النظام السياسي للدولة، وشكل الهوية الوطنية، علاوة على الهويات الفرعية (10)، وذلك التأثير انعكس بصورة واضحة على الحركة الاسلامية ايضا، التي انقسمت الى تيارين احدهما شيعي والآخر سني، ولكل فئة كان لها اتباعها، واهدافها، واجندتها الخاصة في العمل السياسي، تبعا للخلفية الاجتماعية التي انطلقت منها، فالحركة الاسلامية السنية كان همها المحافظة على مكانتها بين التيارات الفكرية الأخرى لاسيما القومية واليسارية، إذ طرحت نفسها من خلال عدد من الجمعيات والاندية، ومما لوحظ عليها قربها من السلطة، لذلك لم تواجه مشكلة في ممارسة انشطتها بصورة علنية، على خلاف الحركة الاسلامية الشيعية، فحتى ستينيات القرن العشرين غلب عليها طابع السرية، لذلك كان الشيعة دائما ما يلجؤون الى الاحتجاج كوسيلة للمطالبة في حقوقهم الاجتماعية والسياسية (11)، وربما كان ذلك بسبب شعورهم بالاضطهاد نتيجة خضوعهم لأسرة آل خليفة(12) التي حكمت البلاد منذ عام 1783(13)، وإذا ما تتبعنا تلك الحركات الاحتجاجية التي عبر فيها الشيعة عن معارضتهم للسلطة، كانت أولى تلك الحركات تلك التي تزعمها رجل الدين الشيعي السيد شبر الستري في عام 1894 (14)، بهدف تغيير النظام السياسي المتمثل بأسرة آل خليفة، لكن نتيجة الواقع الاجتماعي المعقد، فضلا عن السياسي الذي كانت تهيمن عليه السلطات البريطانية آنذاك فشلت تلك الحركة، ولم تحقق اهدافها (15).

وفي ضوء التطورات السياسية التي شهدتها البحرين مطلع عشرينيات القرن العشرين على اثر تغيير بريطانيا لسياستها في البلاد وما صاحبها من اصلاحات إدارية شملت مختلف المؤسسات الحكم والإدارة، تمكن الشيعة خلال المدة الممتدة بين عامي 1922 و1934 من تحقيق قدر من حقوقهم الاجتماعية والسياسية، وأن كانت دون المستوى الذي كانوا يطمحون إليه(16). ويبدو أن الواقع السياسي، المتمثل في السيطرة البريطانية واستمرار أسرة آل خليفة في رأس السلطة، فضلا عن الواقع الاجتماعي القائم على الانقسام الطائفي بين السنة والشيعة، لم يكن يسمح للشيعة بالحصول على أكثر مما تحقق لهم من حقوق سياسية خلال تلك المدة.

أما مرحلة خمسينيات القرن العشرين فأنها بالنسبة للشيعة كانت اكثر نضوجا لوجود بعض الزعامات الدينية ضمن المعارضة الوطنية، ومن ابرز تلك الزعامات رجل الدين الشيعي السيد علي كمال الدين الذي مارس دورا محوريا في نشر الوعي السياسي بين الاوساط الشيعية، وكان لوجوده في هيئة الاتحاد الوطني (1954-1956) حافزا للشيعة للمطالبة بحقوقهم ضمن الاطار الوطني(17)، مما أدى لان تكون اكثر نضجا في ستينيات القرن العشرين، إذ شهدت الحركة الاسلامية الشيعية في البحرين تحولات مهمة على الرغم من أنها كانت معظمها بتأثيرات خارجية، لاسيما من مدينة النجف الاشرف العراقية، بسبب انخراط عدد من الطلبة الشيعة الذين كانوا يدرسون في الحوزة العلمية الدينية بالحراك السياسي الاسلامي، أمثال سليمان المدني وعبدالله المدني وعبد الامير الجمري وعيسى قاسم واحمد الغريفي، وغيرهم، وعلى أثر ذلك تم تأسيس عدد من الجمعيات الاسلامية الشيعية لأول مرة في تاريخ البحرين(18)، ومن ابرزها "جمعية التوعية الاسلامية" في عام 1968، التي كانت فرعا لحزب الدعوة العراقي بزعامة رجل الدين البحريني الشيخ عيسى قاسم، و"جمعية الصندوق الحسيني" عام 1969، وهي من تنظيمات التيار الرسالي الذي اسسه المرجع الديني محمد المهدي الحسيني الشيرازي(1928-2001) (19)، ومن ابرز زعاماتها السيد جعفر العلوي، والسيد هادي المدرسي الذي كان بمثابة الزعيم الروحي لها (20).

ومن دون شك أن الذي شجع المتدينين من الشيعة على تأسيس تنظيمات ذات توجهات اسلامية بدافع طموحهم في لعب دور فاعل في المجال السياسي ومنافسة التيارات الفكرية الأخرى، ومن بينها الحركة الاسلامية السنية التي لم تواجه القيود نفسها التي واجهتها الحركات الشيعة، ويلاحظ أن الحركة الاسلامية السنية قد سبقت نظيرتها الشيعية بعدة عقود، على الرغم من أن اهداف تأسيسها ذات طابع ديني واجتماعي، وعلى الاخص في سياق التصدي لنشاط الارساليات التبشيرية المسيحية التي كثفت من وجودها في المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر، ومن بين ابرز تلك التنظيمات "النادي الاسلامي" الذي تأسس في عام 1910، وايضا "المنتدى الاسلامي" الذي ظهر في عام 1928، وحاول أن يكون مشابها للاخوان في مصر، لكن لم يثبت انه كان تابعا لهم (21).

وفي اربعينيات القرن العشرين حدثت انعطافة مهمة نتيجة تبني إحدى الجمعيات البحرينية بصورة رسمية فكر جماعة الاخوان، إذ إن المعلومات الأولية اشارت الى أن عبد الرحمن الجودر (1922-1989)، تأثر بافكار الاخوان عندما كان مبتعثا للدراسة في مصر، ولما عاد الى البلاد في عام 1946 حمل معه تلك الافكار(22)، التي تبناها "نادي الاصلاح الخليفي" الذي تأسس في عام 1948، ومن بين ابرز الشخصيات التي انتمت للنادي وامنت بفكر الاخوان، فضلا عن عبد الرحمن الجودر، فايز الجاسم(23)، واحمد المالود، وعبد العزيز المير، وكذلك الشيخ عيسى بن محمد، أحد افراد اسرة آل خليفة الحاكمة، إلا انه في خمسينيات القرن العشرين تراجعت شعبية الاخوان بسبب هيمنة التيار القومي على الساحة البحرينية، علاوة على موقفهم السلبي من نشاط هيئة الاتحاد الوطني ذات التوجهات القومية، وتركيزها على القضايا الدينية والاجتماعية، وتجنبت الخوض بالأمور السياسية (24)، واستمر ذلك التراجع خلال ستينيات وسبعينيات القرن العشرين بسبب تأثير الافكار اليسارية والقومية، لذلك لم تنجح الحركة في ايصال سوى عضو واحد في الانتخابات التشريعية (1972-1975) هو عبد الرحمن الجودر(25).

ومقابل ذلك التراجع تنامى تيار اسلامي جديد بين الاوساط البحرينية السنية في منتصف السبعينيات، إلا وهو التيار السلفي الذي على ما يبدو انشق عن جماعة الاخوان، وحاول أن يؤسس لنفسه مرجعية محلية، على الرغم من أن انطلاقته كانت متواضعة، إذ اقتصرت على تجمعات صغيرة كانت تعقد في منازل بعض الشخصيات السنية المتدينة (26).

ومما تقدم نلاحظ قضية مهمة تعلقت بالحركة الاسلامية داخل المجتمعات ذات التنوع الاثني، ومنها المجتمع البحريني، أنها لم تكن قادرة على استيعاب جميع مكونات المجتمع، فلم تتجاوز المكون الاجتماعي الذي كانت تنتمي إليه، بسبب طبيعة الافكار التي امنت بها، وغالبا ما كانت تعود لخلفيات عقائدية وفقهية، حددت مساراتها الاجتماعية.

المبحث الثاني: نشاط الحركة الاسلامية الواقع والتحديات 1975-1994

قررت الحكومة البحرينية في 26 آب 1975 تعليق العمل بالدستور، وحل البرلمان، وتطبيق قانون "أمن الدولة"، الذي بموجبة منحت السلطة التنفيذية مهام السلطة التشريعية، وإدارة البلاد وفق قانون الطوارئ(27)، وبذلك طويت مرحلة مهمة من تاريخ البحرين، لتبدأ مرحلة جديدة تميزت باختلاف في مفاهيم الخطاب السياسي، واساليب الحراك للتيارات السياسية (28)، وخوفا من ردة الفعل المعارضة التي انتقل نشاطها الى خارج قبة البرلمان اقدمت السلطات البحرينية على تنفيذ حملة اعتقالات واسعة طالت عددا من رموز المعارضة(29)، كما اصدرت مجموعة قوانين قيدت فيها الحريات العامة وحرية الرأي والتعبير، ففي عام 1976 صدر المرسوم الأميري رقم (7) الخاص بأنشاء محاكم أمن الدولة، وكذلك قانون العقوبات الذي تم فيه التضييق على الحريات العامة، مما اضطر كثير من الحركات السياسية المعارضة ممارسة نشاطها بالخفاء (30)، فأدى ذلك الى تدهور الاوضاع الامنية، وعلى سبيل المثال، في عام 1975 تم اغتيال عبد الله المدني ، أحد رموز الحركة الاسلامية الشيعية والقيادي في الكتلة الدينية الشيعية آبان المدة الدستورية(1973-1975)، ومؤسس مجلة المواقف التي سخرها لمهاجمة الافكار اليسارية، ولكي تخلي مسؤوليتها عن الحادثة، وجهت الحكومة اصابع الاتهام الى الجبهة الشعبية إحدى القوى اليسارية، فزاد ذلك من حدة الانقسامات والتوترات على المستويين السياسي والاجتماعي، بين التيار الاسلامي وبقية التيارات السياسية الأخرى(31).

وعشية انتصار الثورة الاسلامية في ايران عام 1979 بقيادة اية الله الخميني وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي (1941-1979)، ابدى معظم الشيعة في البحرين تأييدهم للثورة، إذ نظموا مظاهرات دعما لها (32)، ففي شباط من ذلك العام نظم الاف الشيعة مظاهرات انطلقت من المساجد والمآتم تزعمها رجال دين شيعة، وتقدموا بعريضة الى رئيس الوزراء طالبوا فيها بتطبيق النظام الاسلامي في البحرين، وحرية المذاهب في المناهج الدراسية، وفصل الذكور عن الاناث في المدارس والمستشفيات، وفرض الزي الاسلامي على النساء، واعادة النظر في تطبيق قانون أمن الدولة (33)، وبسبب المواجهات التي اندلعت اثناء تلك المظاهرات، سقط عدد من القتلى من بينهم رجل الدين الشيعي محمد حسن مدن (34)، الأمر الذي زاد من وتيرة المواجهات بين قوات الشرطة والمحتجين في عدد من قرى ومدن البحرين من بينها بلدة الدير، إحدى ضواحي مدينة المحرق، التي ينتمي إليها محمد حسن مدن (35).

إن تأثيرات الثورة الاسلامية في ايران، وما تلاها من الحرب العراقية –الايرانية(1980-1988) على المنطقة بصورة عامة والخليج بصورة خاصة، لا يمكن انكارها، لاسباب عديدة أهمها أن البحرين بما كانت تحتويه من نسبة عالية من الشيعة تعد الدولة الثانية في المنطقة بعد العراق أهمية لايران، كما أن تعاطف الحركة الاسلامية الشيعية البحرينية مع الثورة الايرانية أثار مخاوف الحكومة من اقتداء تلك الحركات بالنموذج الايراني، وهو ما قد يشكل خطرا يهدد الوضع الداخلي والسلم الاهلي، علاوة على ذلك، فإن حل البرلمان وتعليق الحياة الدستورية، الى جانب منع الجمعيات والاحزاب من ممارسة انشطتها قد اسهم في تهيئة الارضية لتصاعد نشاط المعارضة، وتعميق الفجوة والانقسامات بينها وبين السلطة(36).

ومما لا شك فيه أن ايقاف الحياة الدستورية اضر بالتيارات الاسلامية السنية والشيعة اكثر من غيرها، فهو حرمها من فرصة المشاركة في القرار السياسي، وتمثيل المجتمع الذي تنتمي إليه، واشعرها بالإقصاء والتهميش، وزاد من حدة الاحتقان الداخلي، وقوض ثقتها بالسلطة.

اتخذت السلطات مجموعة من الاجراءات المشددة لمواجهة قوى المعارضة، في محاولة للحد من نشاطها، وتأثيرها في المشهد السياسي، وابرزها اصدار قانون المطبوعات والنشر لعام 1979 الذي قيدت من خلاله حرية الصحافة والطباعة والنشر(37)، كما تم حظر مزاولة الانشطة السياسية داخل البلاد، وشنت حملة اعتقالات واسعة طالت شخصيات معارضة بارزة من بينها عدد من المنتمين الى الحركة الاسلامية، شملت (40) فردا من اعضاء الصندوق الحسيني، اتهموا بممارسة نشاطات حظرتها القوانين، واغلق على اثرها الصندوق الحسيني بالشمع الاحمر، وكذلك اجبار عدد من رموز التيار الاسلامي على مغادرة البلاد، كالسيد هادي المدرسي الذي توجه الى العاصمة الايرانية طهران(38).

ويبدو أن الحكومة من تلك الاجراءات كانت تسعى الى فرض سيطرتها على الاوضاع الداخلية، والحد من قدرات المعارضة، غير أن حساباتها لم تكن دقيقة، إذ ادت تلك السياسات الى تصاعد التوتر السياسي في البلاد، مما جعلها اكثر عرضة للتدخلات الخارجية التي استغلت حالة الاضطراب الداخلي.

في خضم تلك الظروف اتفقت قوى المعارضة الشيعية على توحيد جهودها للدفاع عن مصالحها، فأعلنت من طهران عن تأسيس ما يعرف "الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين"، في ايلول 1979، بزعامة السيد هادي المدرسي والشيخ جمال العصفور والشيخ عباس الشاعر والشيخ اسماعيل حسين، على الرغم من أن فيصل مرهون أحد قيادي الجبهة يشير الى أن تاريخ تأسيس الجبهة يعود الى عام 1976، مارست نشاطا معارضا سريا(39).

وقد شكلت الجبهة اطارا عاما ضم عددا من الحركات الاسلامية الصغيرة، اقتصر نشاطها في البداية على توزيع المنشورات، وكتابة الشعارات المناهضة للسلطة على الجدران(40)، وابرز تلك الشعارات "التغيير الجذري"، ويظهر أن ذلك الشعار ومصطلح "التحرير" الوارد في اسم الجبهة، فيه اشارة ضمنية الى مسألة تاريخية مهمة تعود الى عام 1783، كانت تتعلق بسيطرة اسرة آل خليفة على البحرين، وأيضا رغبة الجبهة في تكرار التجربة الايرانية في البحرين(41)، وظهر ذلك جليا في البيان الأول للجبهة في تشرين الأول 1979، الذي تضمن مطالب متعددة، ابرزها المطالبة بمنع تدخلات الولايات المتحدة الامريكية والدعوة الى ازالة قواعدها من البلاد، والمطالبة باطلاق سراح المعتقلين، والسماح بممارسة الانشطة الدينية والسياسية، كما دعت الجبهة الى إسقاط النظام الحاكم، وإقامة جمهورية اسلامية في البحرين على غرار الجمهورية الاسلامية في ايران(42).

وهنا يظهر أن الحكومة ادركت خطر الحركات الاصولية الشيعية، فضيقت عليها، ومنعتها من ممارسة انشطتها الاجتماعية والسياسية، واغلقت عددا من الجمعيات الاسلامية (43)، ففي عام 1980 اغلقت فرع الصندوق الحسيني في مأتم القصاب واعتقلت عددا من افراده، باعتبار انه كان أحد واجهات الجبهة الاسلامية(44)، غير أن تلك الاجراءات لم تثنِ التنظيمات الاسلامية الشيعية من مواصلة نشاطها، وأن اقتصر ذلك على العمل السري، كما شهد ذلك العام بروز جمعيات جديدة، يأتي في مقدمتها حركة "الوحدة الاسلامية"، بزعامة الشيخ عبد العظيم المهتدي البحراني، وانضمت الى الجبهة الاسلامية، لكن السلطات تمكنت من كشفها واعتقال معظم اعضائها، وايضا تأسست حركة "الشهداء الاسلامية"، على يد جمال الدين العصفور، وهي الأخرى تلاشت بسبب كشفها واعتقال اغلب كوادرها، وكذلك ظهرت حركة "الخلايا الثورية" التي تزعمها ناصر الحداد، وهي ايضا تم كشفها واعتقال اغلب اعضائها، وشهد ذلك العام ايضا تأسيس حزب

الدعوة الاسلامية فرع البحرين، الذي كانت قاعدته الاساسية من طلاب المدارس الاسلامية وطلاب الجامعات (45)، وفي الشأن تأسست في ذلك العام "حركة احرار البحرين الاسلامية" في العاصمة البريطانية لندن من قبل عدد من الطلبة الدارسين هناك، ومن ابرز قياداتها سعيد الشهابي ومجيد العلوي ومنصور الجمري، واصدرت مجلة "صوت البحرين"، التي صدر عددها الأول في عام 1983، إلا أن الحركة لم تدعُ الى اسقاط النظام، كما هو حال باقي الحركات الاسلامية الشيعية، وانما دعت الى اجراء اصلاحات على النظام السياسي، والعودة الى الحياة الدستورية، من خلال التعاون مع الحركات الوطنية، وربما كان سبب تبنيها تلك الدعوات انها كانت ذات مسحة ليبرالية، نظرا لوجودها في لندن، وارتباطها بعلاقات مع مؤسسات اهلية وحكومية في اوروبا، لكنها مع ذلك لم تتمكن من ممارسة نشاطها داخل البحرين بصورة علنية، مما اضطرها الى ممارسته نشاطها سرا، مركزة على الجانب التثقيفي، من خلال توزيع نشرة داخلية باسم "خطبة الجمعة"، التي تضمنت خطب الجمعة لابرز رجال الدين، وايضا ايجاد نموذج جديد كان يقوم على اساس تقسيم العمل بين الخارج الذي تقع عليه مسؤولية التنظيم والتوجيه والاعلام، وبين الداخل الذي كانت تقع عليه مهمة التبليغ من قبل رجال دين غير منظمين حتى لا يتم استهدافهم(46)، ومما دعت إليه الحركة كذلك اصلاح النظام السياسي من خلال التعاون مع الحركة الوطنية البحرينية، واقامة علاقات مع رموز التيار الاسلامي السني، وذلك الأمر منحها طابعا اسلاميا وطنيا (47). وربما كانت تلك المحاولة التجربة الوحيدة التي سعت لتوحيد جهود الحركة الاسلامية البحرينية وتوجيه بوصلتها بالاتجاه الوطني، لكن على ما يبدو أن اختلاف التوجهات الفكرية والعقائدية، فضلا عن موقفها من السلطة كانت عائقا أمام توحيد جهودها، وكما اسلفنا أن اغلب الحركات الاسلامية السنية لم تتعاط مع السياسة آنذاك كثيرا.

وفي ذلك الشأن برزت "جمعية الاصلاح" السنية في عام 1980، التي كان اصلها نادي الاصلاح الخليفي، فعلى الرغم من أن الجمعية لم تمارس السياسة، لكنها كانت مركزا اساسيا للتيار الديني السني المتوافق مع جماعة الاخوان، كما كان ينظر إليها من قبل التيارات الاسلامية المعارضة على انها واجهة للحكومة، ومما زاد من تلك الشكوك، أن الحكومة منعت الجمعيات والاندية الاسلامية المعارضة من ممارسة انشطتها، وفي الوقت نفسه منحت جمعية الاصلاح ترخيصا لمزاولة نشاطها مقابل قيامها بدور ترويجي لسياسات الحكومة، وخير شاهد على ذلك قيامها بتعبئة الشارع السني في دعم العراق خلال الحرب العراقية الايرانية (48). الأمر الذي اوجد تناقضا واضحا بين التيارين السني والشيعي.

وفضلا عن جمعية الاصلاح وجماعة الاخوان تأسست في مطلع ثمانينيات القرن العشرين "جمعية التربية الاسلامية" السلفية (49)، ومن ابرز مؤسسيها عبد اللطيف المحمود، الذي كان له دورا كبيرا في توجيه انشطتها التي ركزت على مشاكل المجتمع الدينية والاجتماعية وايجاد الحلول لها من خلال منظور اسلامي عبر عدد من اللجان من بينها، اللجنة الثقافية والاجتماعية، وتلك المتعلقة بالمساجد، ولم تحاول الجمعية التدخل بالشؤون السياسية، وكانت تسعى الى توسيع نطاق تأثيرها في المجتمع البحريني، ولأجل ذلك قامت بالعديد من الانشطة، كعقد الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية التي تعزز القيم الاسلامية وزيادة الوعي الديني، وتفاعل الدين مع القضايا المعاصرة (50)، وعلى الرغم من اتباعها اسلوبا مختلفا عن جمعية الاصلاح وجماعة الاخوان من خلال تأكيدها على مبدأ استقلالية العمل بعيدا عن السلطة، لكن بنيتها الفكرية بقيت متأثرة بجماعة الاخوان(51)، وفيما يخص التمويل اعتمدت الجمعية على التبرعات التي كانت اغلبها من داخل البحرين، وبنسبة اقل من الكويت والسعودية(52).

إن عدم وجود رؤية وطنية واضحة كانت سببا في تشتت حركات المعارضة ولا سيما الاسلامية بصورة عامة التي انقسمت على نفسها بحسب توجهاتها الفقهية والعقائدية ورؤيتها الوطنية، ونتيجة ذلك ظهرت تيارات متعددة، فعلى سبيل

المثال، وكما اشرنا سابقا فإن الانقسام داخل الحركة الاسلامية كان موجودا اصلا بين التيار الشيعي والتيار السني، بسبب أيمان اغلبية التيار الشيعي بالعمل الثوري كوسيلة لتحقيق اهدافه في الوصول الى السلطة أو الاطاحة بها، في حين لم يعارض التيار الاسلامي السني وجود اسرة آل خليفة على رأس هرم السلطة، ولم يدع الى اسقاط النظام، وأن جل مطالبه كانت اجراء بعض الاصلاحات الدستورية (53)، وبدوره انسحب الانقسام الى داخل الحركات الاسلامية في الطائفة نفسها، فعلى سبيل المثال برز داخل الحركة الاسلامية الشيعية تياران واضحان الأول هو التيار التقليدي، وقد مثله عدد من رجال الدين امثال علوي الغريفي والسيد جواد الوداعي والشيخ محمد صالح الربيعي، وانحصر اهتمامه بالقضايا الفقهية والدينية، ولم يرغب بالتدخل في الشؤون السياسية، أما الثاني فهو التيار الرديكالي الانقلابي الذي كان يؤمن بالعمل الثوري في العمل السياسي، ومن ابرز من مثله الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، وبعض الاجنحة التابعة لحركات اسلامية خارجية امثال حزب الدعوة(54)، ما عدا حركة احرار البحرين التي لا يمكن عدها ضمن الخط الثاني، باعتبار انها كانت تدعو الى اصلاح النظام السياسي بالطرق الدستورية، ومن جانب آخر فإن الحركة الاسلامية السنية لاسيما السلفية هي الأخرى لم تكن مساراتها واحدة، بسبب العامل السياسي، ويمكن ملاحظة وجود اتجاهين أحدهما تقليدي لا يؤمن بالعمل الحزبي، وأن لا شرعية غير شرعية الدولة، ويبدو أنه كان يسير على خطى النهج السلفي السعودي، والآخر ما يمكن تسميته بالسلفية العلمية، التي كانت تؤمن بالعمل السياسي المنظم عبر تأسيس الجمعيات والاحزاب(55).

ووفق ما تم ذكره يمكن أنْ يتضح أنَّ الحركة الاسلامية الشيعية انفردت بمعارضة السلطة، وهو أمر طبيعي في ظل تقاطع وجهات النظر بالنسبة للتعامل مع السلطة، ففي الوقت الذي لم يجد التيار الاسلامي السني أي مشكلة مع اسرة آل خليفة، كان التيار الشيعي متقاطعا معها، لاسيما بعد توقف الحياة الدستورية(1972-1975)، وانفراد السلطة التنفيذية في قيادة البلاد والتضييق على المعارضة.

إن عدم تنفيذ مطالب المعارضة في اعادة العمل بالدستور، ادى الى حدوث اعمال عنف اتهمت بها الحركة الاسلامية الشيعية لاسيما المتهمة بتلقي الدعم والتمويل من ايران بهدف تغيير نظام الحكم وتأسيس نظام حكم مشابه للنظام الايراني (56)، ففي 13 كانون الأول 1981 اعلنت وزارة الداخلية البحرينية عن اجهاضها محاولة انقلاب قامت بها الجبهة الاسلامية، وعلى أثرها اعتقلت نحو (73) من عناصرها، بتهمة المشاركة في محاولة انقلابية كانت مدعومة من ايران بقيادة هادي المدرسي(57)، إذ أنها وبحسب المعلومات التي حصلت عليها السلطات أن عددا من الشيعة البحرينيين والسعوديين كانوا قد تلقوا تدريبات في ايران من اجل تنفيذ انقلاب على الحكومة البحرينية، ضمن مخطط لإقامة حكومة اسلامية في البحرين (58)، وتم كشف المحاولة عن طريق تعاون استخباري خليجي من خلال رصد تحركات عدد من العناصر المنتمية للجبهة في مطار دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة (59)، ومن جانبها نفت ايران تورطها بتلك المؤامرة، مقابل ذلك قدمت احتجاجا للسلطات البحرينية على اثر اعتقال عددا من الشخصيات الدينية الشيعية، كما دعت حكومة البحرين الى اشراك الشيعة في إدارة الدولة بما يتناسب مع نسبتهم في البلاد (60).

القت تلك المحاولة الفاشلة بظلالها على الجبهة الاسلامية، وكان لذلك آثار سلبية على الحركة الاسلامية الشيعية بصورة كبيرة، فقد شددت السلطات من اجراءاتها الأمنية على المراكز والمؤسسات الثقافية واخضاعها للمراقبة واغلق بعضها، وتم اعتقال وابعاد عدد من المنتمين إليها (61)، ففي نهاية عام 1983 اعتقلت السلطات عددا من كوادر جمعية التوعية (حزب الدعوة)، واغلقت الجمعية بصورة نهائية في عام 1984، على الرغم من أن الجمعية لم تتبن فكرة التصادم مع السلطة، وعلى ما يبدو أن اعتقال افراد تابعين لحزب الدعوة فرع الكويت بتهمة تنفيذ تفجيرات الكويت في 12 كانون الأول

1984 كان أحد اسباب غلق الجمعية، الأمر الذي اجبرها على ممارسة نشاطها بصورة سرية(62)، كما اعتقلت السلطات رئيس الجمعية الشيخ ابراهيم منصور الجمري، وحكمت عليه بالسجن سبع سنوات (63)، وفي العام نفسه حلت الجمعية الاسلامية في الدراز بتهمة زعزعت الامن(64).

استمر التضييق على حركة المعارضة بصورة عامة والحركة الاسلامية بصورة خاصة خلال عقد ثمانينيات القرن المنصرم، ففي عام 1984 شرعت الحكومة قانون "القضاء المستعجل"، الذي اتاح لها جواز اجراء محاكمات فورية خلال (24) ساعة لأي متهم من تاريخ القبض عليه(65)، كما أن قانون الجمعيات الصادر في عام 1989 لم يأت بجديد لصالح المعارضة، لا بل فرض فيه مزيد من القيود على تأسيس الجمعيات، ووفقا للمادة (18) من ذلك القانون حرم على أي جمعية الحصول على اجازة رسمية لممارسة النشاط السياسي (66). لذلك استمرت العلاقة بين السلطات والمعارضة في حالة شد وجذب.

نشطت المعارضة في البحرين في اعقاب حرب الخليج الثانية (1990-1991) على اثر احتلال العراق للكويت، وطالبت بإعادة العمل بالحياة الدستورية المتوقفة منذ عام 1975، بعد أن وحدت قوى المعارضة جهودها لصياغة مطالبها السياسية (67)، وربما يكون من عوامل ذلك التحرك اسباب داخلية وأخرى خارجية، اهمها تصاعد ضغط القوى المعارضة على نظام الحكم، وكذلك آثار حرب الخليج، ونهاية الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية على اثر تفكك الاتحاد السوفيتي وسقوط الدولة الشيوعية عام 1991، وايضا بسبب النزاع الحدودي بين البحرين وقطر (68)، فضلا عن ذلك تراجع المملكة العربية السعودية عن دعمها للبحرين بسبب انشغالها بمشاكلها الداخلية(69)، ومن جانب آخر محاولة النظام استيعاب المعارضة من الداخل(70)، وتمخضت تلك الجهود عن ظهور ما يعرف بالحركة الدستورية(1992-1994)، لقوى المعارضة بمشاركة التيار الاسلامي، وتم رفع عريضة وطنية وقع عليها نحو (300) شخصية مطلع عام 1992، طالبوا فيها بالعودة الى الحياة الدستورية، والغاء قانون أمن الدولة، وايجاد حلول عملية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية، كما رفضوا الوجود الاجنبي في المنطقة على اثر احتلال العراق للكويت (71).

حاولت الحكومة التخفيف من حالة التوتر في البلاد وسحب البساط من تحت المعارضة من خلال اجراء بعض الاصلاحات، ابرزها اصدار المرسوم الاميري المرقم (12) في كانون الأول 1992 الخاص بتأسيس مجلس شورى الدولة يتكون من (30) عضوا (72)، بصورة متساوية بين الشيعة والسنة، عن طريق التعيين بمرسوم اميري، وكانوا يمثلون القطاع التجاري والخاص، ولم يكن فيهم من ينتمي للتيارات الاسلامية أو سياسي، ولا تتعدى واجباتهم المهام الاستشارية، وحددت مدة دورة المجلس أربع سنوات(73)، وتم ايضا في ذلك العام ايقاف العمل في قانون أمن الدولة المعمول به منذ عام 1975، كما خففت بعض القيود على اجراءات السفر، الأمر الذي افرز وجود اتجاهين في المعارضة، الأول تزعمته الجبهة الاسلامية التي كانت لا تثق بالحكومة، بينما الثاني تزعمته الحركة الدستورية بقيادة الشيخ عبد الأمير الجمري الذي فضل التعامل بحسن نية مع الحكومة، شرط عدم التنازل عن الثوابت الوطنية، وعلى الاخص اعادة العمل بدستور 1973 .(74)

ونتيجة عدم قناعة المعارضة بالاصلاحات الحكومية، وجهت عريضة ثانية في عام 1993(75)، وقعها اكثر من (20) الف مواطن بحريني، طالبوا فيها بالعودة الى دستور عام 1973، ونتيجة عدم الاستجابة لتلك المطالب، حدثت مصادمات بين المعارضة وقوى الامن، اسفرت عن اعتقال اكثر من (3000) فردا، ومقتل قرابة(60) فردا، وحكم على بعضهم بالإعدام، الأمر الذي ادخل البلاد بمرحلة اضطراب امني وسياسي جديدة، (76)، لذلك حاولت الحكومة تقديم

بعض التسهيلات للقيادات الدينية المنتمية للاخوان المسلمين وجمعيتي الاصلاح، والتربية الاسلامية، وبما أن الأخيرة نجحت في استقطاب ابناء الجمهور السني اكثر من جمعية الاصلاح، لذلك كان موقفها خلال الحركة الدستورية (1992-1994) مختلفا عن جمعية الاصلاح، ومع أن زعيم الجمعية عبد اللطيف كان داعما للحكومة، إلا أن أحد اقطابها وهو عيسى الجودر دعم المعارضة الوطنية ومطالبها الدستورية (77)، لذلك اقلق ذلك الموقف الحكومة وجعلها تعيد النظر في تعاملها مع المعارضة، كون مطالب الاصلاح لم يعد مصدرها الشيعة فقط انما من السنة ايضا، علاوة على ذلك حصول بعض الحركات الاسلامية الشيعية على دعم خارجي اوربي لاسيما بعد أن قدمت خطابا وطنيا اصلاحيا بعيدا عن اطروحات الثورة الايرانية، وفي هذا الصدد يمكن أن نفهم تصريح رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان آل خليفة بعد شهور من غزو العراق للكويت، الذي أكد فيه دعمه لإجراء اصلاحات ديمقراطية في البلاد (78)، لكن يظهر أن الاصلاحات التي ارادت الحكومة تطبيقها وفق وجهة نظرها وبما يتلائم مع توجهاتها، فعلى ما يبدو أنها لم تكن ترغب في التنازل عن جزء من مصالحها لصالح المعارضة الوطنية، فضلا عن عدم وجود ثقة بين الطرفين لاسيما بين الحكومة والتيار الاسلامي، الذي يؤمن جزء كبير منه بالعمل الثوري لتغيير نظام الحكم، وطرح نفسه كبديل للتيارات الفكرية الاخرى. لكنه ورث منها تركة مليئة بالسلبيات، لم يتمكن من تجاوزها، فعلى سبيل المثال انه هو الآخر اعتمد على مرجعيات دينية من خارج البلاد، لذلك غاب عنه عنصر الابداع الفكري، وركز على الشعارات التي كانت تثير حماس الجماهير (79).

وهكذا لم تتمكن لا الحكومة ولا الحركات الاسلامية من تقريب وجهات النظر، وتحقيق توافقا وطنيا في البلاد، الأمر الذي اسهم بصورة مباشرة في تعميق حالة الانقسام السياسي، واضعاف فرصة ايجاد مشروع تحدد ملامحه وفق الانتماء الوطني.

الخاتمة:

شهدت البحرين خلال القرن العشرين وعيا سياسيا مبكرا، يمكن اعتباره متقدما مقارنة مع بقية بلدان الخليج العربي، وكان من ابرز مظاهر هذا الوعي تبلور ونشوء الحركة الاسلامية، التي افرزت بدورها عددا من التنظيمات ذات التوجهات الاسلامية، وعلى الرغم من اختلاف وتباين مبانيها الفكرية وخلفياتها السياسية، إلا أن طموح بعضها دفعها للانخراط في العمل السياسي، وتبنى افكار جعلتها في مواجهة مباشرة مع السلطة آنذاك.

وعلى الرغم من تشابك المشهد الحركي الاسلامي في البحرين وتداخل الجانب الديني بالجانب السياسي، إلا انه يمكن التفريق بين توجهين في الحركة الاسلامية هما التيار الاسلامي السني، والتيار الاسلامي الشيعي، إذ كان لكل منهما اهدافه وتوجهاته ورؤيته السياسية الخاصة، وبيئته الاجتماعية التي استمد منها افكاره ومواقفه، مما انعكس على طبيعة التوجه السياسي والمواقف من القضايا الوطنية.

ومن خلال تتبع مسيرة الحركة الاسلامية في البحرين يمكن لنا أن نميز بين مرحلتين اساسيتين، المرحلة التي سبقت سنة 1975 وعرفت بالمرحلة الدستورية، والمرحلة التي تلتها بعد تعطيل العمل بالدستور، والتي اتسمت بانفراد السلطة التنفيذية بالحكم، وتوقف معظم الانشطة السياسية، الأمر الذي انعكس سلبا على الحركة الاسلامية، ومنعها من مزاولة أي نشاط سياسي أو اجتماعي.

ومن الجدير بالملاحظة أن اغلب الافكار السياسية الاسلامية التي ظهرت في البحرين كان مصدرها من الخارج، ولها مرجعياتها الخاصة التي تنظم عملها، لذلك اتُهمت بضعف الولاء للوطن، مما سهل على السلطات تحجيمها، الأمر الذي اجبر معظمها على ممارسة نشاطه بصورة سرية أو بعنوان غير سياسي.

الهوامش:

(1) محمد محسن عبد الحميد، تجدد الفكر الاسلامي، المعهد العالي للفكر الاسلامي، فرجينيا، 1996، ص 41.
(2) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين، فراديس للنشر والتوزيع، المنامة، 2008، ص 91.
(3) للمزيد ينظر: حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 17-94
(4) المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970 الى 2001، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2009، ص 71.
(5) عباس ميرزا المرشد، ضخامة التراث ووعي المفارقة التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين، مجمع البحرين للدراسات والبحوث، 2003، ص 58-59.
(6) نادر كاظم، طبائع الاستملاك قراءة في امراض الحالة البحرينية، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 207-210.
(7) فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وتطوراتها، معهد الانتماء العربي، بيروت، 1983، ص 282-283.
(8) فؤاد اسحق الخوري، المصدر السابق، ص 241.
(9) اميل نخله، البحرين التطور السياسي في مجتمع محدث، ترجمة: عبد النبي العكري، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2006، ص 82.
(10) عباس المرشد، جدار الصمت انهيار السلطوية مدخل توثيقي لثورة 14 فبراير البحرينية، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014، ص 14.
(11) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص 96.
(12) اسرة آل خليفة ترجع أصولها إلى العتوب من قبائل عنزة، واخذت اسمها من زعيمهم خليفة بن محمد، وقد هاجروا من جنوب نجد باتجاه سواحل الخليج في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي تقريبا، واستوطنوا في أول الأمر شبه جزيرة قطر ثم نزحوا منها الى الكويت، ومنهم تفرعت أسرة آل خليفة في البحرين وأسرة آل صباح في الكويت، للمزيد عن آل خليفة ينظر: الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة وعلي أبا حسين، تاريخ آل خليفة في البحرين، ج2، مركز الوثائق التاريخية، الحرين، 2005 ؛ جواد عبد الوهاب الجمري، آل خليفة من صحراء نجد الى الاستيلاء على البحرين، لندن، 1998.
(13) فلاح المديرس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين 1938-2002، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2004، ص 86-89.
(14) المحدث السيد شبر بن السيد علي بن السيد مشعل الستري البحراني، درس العلوم الدينية في النجف، له مؤلفات منها، ومعراج التحقيق الى منهاج التصديق، وغيرها من المؤلفات، وأكثر ما اشتهر به السيد شبر هي محاولته الإطاحة بأسرة آل خليفة، وجمع الرجال من القطيف والبحرين، وطلب المساعدة من الحاكم القاجاري ناصر الدين شاه (1848-1896) لكنه لم يقدم له المساعدة، ولا يوجد تاريخ معروف حول ولادة السيد شبر أو وفاته، للمزيد ينظر: عبد العظيم المهتدي البحراني، علماء البحرين دروس وعبر، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1994، ص 449-452
(15) حمزة اللامي، انتفاضة البحرين المعوقات-التوقعات- والموقف الرسالي المطلوب، شركة السدير للطباعة، بغداد، 2011، ص 10.
(16) الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، كفاح شعب البحرين، ط2، المنشور4، 1980، ص 34.
(17) للمزيد ينظر: نوال عبد الكاظم البدري، السيد علي كمال الدين الغريفي 1907-1974، ج1، المركز العلمي للرسائل والاطاريح، بيروت، 2016.
(18) احمد فهمي، المصدر السابق، ص 50 و 77.
(19) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص 52 ؛ احمد فهمي، المصدر السابق، ص 72-73.
(20) كرار طالب جواد الحميري، المعارضة الوطنية في البحرين 1971-1991، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2016، ص 109.
(21) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 121-123.
(22) مجموعة باحثين، الاخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011، ص 150-151.
(23) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص 115.
(24) هاشم عبد الرزاق الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي (1945-1991) دراسة تاريخية، الانتشار العربي، بيروت، ص 138-140.
(25) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 126.
(26) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص199-100و 118.
(27) كريم المحروس، البحرين الاصالة ومظاهر التغيير السياسي، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن، 1997، ص 52.
(28) للمزيد عن قانون أمن الدولة يراجع: عصام الأديب، البحرين في قضايا الأمن والحرية، دار الصفا، لندن، 1988، ص 65-170.
(29) جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس- دول الخليج العربي ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت 1971-1991، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001، ص 296.
(30) كريم المحروس، المصدر السابق، ص 116؛ احمد منيسي، البحرين من الإمارة الى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 72-73.
(31) احمد منيسي، المصدر السابق، ص 88 ؛ عباس ميرزا المرشد، ضخامة التراث...، ص 173.
(30) Brian P. Maynard, The role of the ulama in Shiite social movements Bahrain, Lebanon, and Iraq, Lieutenant, United States Naval Reserve B.A., History, University of Washington, 1999, P.17.
(33) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 100.
(34) احمد فهمي، المصدر السابق، ص 116-118.
(35) عصام الأديب، المصدر السابق، ص 85-86.
(36) شحاته محمد ناصر، سياسة النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 185-186.

(37) احمد منيسي، المصدر السابق، ص 75-76.
(38) كريم المحروس، المصدر السابق، ص 42.
(39) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 100.
(40) كرار طالب جواد الحميري، المصدر السابق، ص 111-112.
(41) عباس ميرزا المرشد، ضخامة الوعي...، ص 172.
(42) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 101-102.
(43) رياض نجيب الريس، المصدر السابق، ص 43.
(44) احمد فهمي، المصدر السابق، ص 116-118.
(45) المصدر نفسه، ص 87.
(46) احمد منيسي، المصدر السابق، ص 86-87.
(47) شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص 188.
(48) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 123-124.
(49) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص 118.
(50) هاشم عبد الرزاق الطائي، المصدر السابق، ص 189.
(51) احمد منيسي، المصدر السابق، 83.
(52) منيرة احمد فخرو، المصدر السابق، ص 116-117.
(53) شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص 190.
(54) عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص 114.
(55) المصدر نفسه، ص 118-120.

(2) Brian P. Maynard, Op.Cit.P.43.

(57) كريم المحروس، المصدر السابق، ص 43.
(58) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987، ص 42.
(59) احمد فهمي، المصدر السابق، ص 119.
(60) جمال زكريا قاسم، المصدر السابق، ص 303.
61(61) للمزيد يراجع: عصام الأديب، المصدر السابق، ص 91-104.
(62) احمد فهمي، المصدر السابق، ص 171.
(63) كريم المحروس، المصدر السابق، ص 43.
(64) منيرة احمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 118.
(65) احمد منيسي، المصدر السابق، ص 73.
(66) المصدر نفسه، ص 76-77.

(1) Brian P. Maynard, Op.Cit.P.43.

(68) للمزيد عن النزاع الحدودي القطري البحريني يراجع: يوسف سليمان علوش، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2009، ص 88-98.
(69) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 123.
(70) احمد منيسي، المصدر السابق، ص 97-98.
(71) عباس المرشد، جدار الصمت...، ص 47 ؛ احمد سمير القدرة، المتغيرات السياسية والاجتماعية واثرها على النظام السياسي البحريني(2002-2013)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، 2014، ص 39.
(72) راشد الزياني، البحرين بين عهدين الحماية والاستقلال، مؤلف ذكريات وتاريخ، المنامة، ص 409.
(73) للمزيد يراجع: عبد الرحمن النعيمي، مجلس شورى المعين اراء ومواقف، المنامة، 1993.
(74) كريم المحروس، المصدر السابق، ص 45 ؛ شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص 196.
(75) عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ت: عبد النبي العكري، ط2، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2004، ص 109.
(76) عباس المرشد، جدار الصمت...، ص 48.
(77) فلاح المديرس، المصدر السابق، ص 123-128.
(78) شحاته محمد ناصر، المصدر السابق، ص 195-196.
(79) عباس ميرزا المرشد، ضخامة الوعي...، ص 157.

قائمة المصادر

1. احمد سمير القدرة، المتغيرات السياسية والاجتماعية واثرها على النظام السياسي البحريني(2002- 2013)، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الازهر، 2014.
2. اميل نخله، البحرين التطور السياسي في مجتمع محدث، ترجمة: عبد النبي العكري، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2006.
3. الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، كفاح شعب البحرين، ط2، المنشور4، 1980.
4. جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس- دول الخليج العربي ما بعد الاستقلال من الانسحاب البريطاني الى غزو وتحرير الكويت 1971-1991، دار الفكر العربي، القاهرة، 2001.
5. جواد عبد الوهاب الجمري، آل خليفة من صحراء نجد الى الاستيلاء على البحرين، لندن، 1998.

6. حمزة اللامي، انتفاضة البحرين المعوقات-التوقعات- والموقف الرسالي المطلوب، شركة السدير للطباعة، بغداد، 2011، .
7. حيدر إبراهيم علي، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
8. راشد الزياني، البحرين بين عهدين الحماية والاستقلال، مؤلف ذكريات وتاريخ، المنامة.
9. رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1987.
10. شحاته محمد ناصر، سياسة النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
11. عباس المرشد، جدار الصمت انهيار السلطوية مدخل توثيقي لثورة 14 فبراير البحرينية، مركز أوال للدراسات والتوثيق، بيروت، 2014.
12. عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، التنظيمات والجمعيات السياسية في البحرين، فراديس للنشر والتوزيع، 2008.
13. عباس ميرزا المرشد وعبد الهادي الخواجة، المصدر السابق، ص 52 ؛ احمد فهمي، المصدر السابق.
14. عباس ميرزا المرشد، ضخامة التراث ووعي المفارقة التيار الاسلامي والمجتمع السياسي في البحرين، مجمع البحرين للدراسات والبحوث، 2003.
15. عبد الرحمن النعيمي، مجلس شورى المعين اراء ومواقف، المنامة، 1993.
16. عبد العظيم المهتدي البحراني، علماء البحرين دروس وعبر، مؤسسة البلاغ، بيروت، 1994.
17. عبد الله بن خالد الخليفة وعلي أبا حسين، تاريخ آل خليفة في البحرين، ج2، مركز الوثائق التاريخية، الحرين، 2005.
18. عبد الهادي خلف، بناء الدولة في البحرين المهمة غير المنجزة، ت: عبد النبي العكري، ط2، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2004.
19. عصام الأديب، البحرين في قضايا الأمن والحرية، دار الصفا، لندن، 1988.
20. فلاح المديرس، الحركات والجماعات السياسية في البحرين 1938-2002، دار الكنوز الادبية، بيروت، 2004.
21. فؤاد اسحق الخوري، القبيلة والدولة في البحرين تطور نظام السلطة وتطوراتها، معهد الانتماء العربي، بيروت، 1983.
22. كرار طالب جواد الحميري، المعارضة الوطنية في البحرين 1971-1991، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، 2016.
23. كريم المحروس، البحرين الاصالة ومظاهر التغيير السياسي، مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع، لندن، 1997، ص 52.
24. كريم المحروس، المصدر السابق، ص 116؛ احمد منيسي، البحرين من الإمارة الى المملكة دراسة في التطور السياسي والديمقراطي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003.
25. مجموعة باحثين، الاخوان المسلمون والسلفيون في الخليج، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2011.
26. محمد محسن عبد الحميد، تجدد الفكر الاسلامي، المعهد العالي للفكر الاسلامي، فرجينيا، 1996
27. المعتصم بالله داود علوي، الاصلاح السياسي في دول الخليج العربي من 1970 الى 2001، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، 2009.
28. منيرة احمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995.
29. نادر كاظم، طبائع الاستملاك قراءة في امراض الحالة البحرينية، المؤسسة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
30. نوال عبد الكاظم البدري، السيد علي كمال الدين الغريفي 1907-1974، ج1، المركز العلمي للرسائل والاطاريح، بيروت، 2016.
31. هاشم عبد الرزاق الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي (1945-1991) دراسة تاريخية، الانتشار العربي، بيروت.
32. يوسف سليمان علوش، مشكلات الحدود في منطقة الخليج والجزيرة العربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2009.
33. Brian P. Maynard, The role of the ulama in Shiite social movements Bahrain, Lebanon, and Iraq, Lieutenant, United States Naval Reserve B.A., History, University of Washington, 1999.